بدائل تنمية السياحة البيئية المستقبلية بمنطقة سرت

د. مصطفي توفيق بيومي
قسم الجغرافيا/كلية الآداب/ جامعة سرت

تمهيد

السياحة البيئية هو الاصطلاح الذي دخل مؤخرا لغة السياحة العالمية ولقد أجمعت التعاريف على معنى هذا المصطلح بأنه " السفر إلى مناطق طبيعية للاستمتاع بالموارد البيئية المختلفة من بحار، وجبال، وصحراء، وحياة برية، وكائنات بحرية ... إلخ. مع مزاولة بعض الأنشطة الخاصة نحو: (الغوص، ومراقبة الطيور، وتصوير الطبيعة والحيوانات والنباتات البرية)[1]، وقد يسمح للتنمية السياحية بهذه المناطق وفق ضوابط وشروط مشددة لحماية الموارد البيئة حتى لا تفقد المناطق مقوماتها الطبيعية وتختل المنظومة البيئية

مشكلة الدراسة: تتمثل في وقوع المنطقة على شاطئ البحر المتوسط وتعدد مقومات التنمية السياحية بها إلا أنها غير مستغلة الاستغلال الأمثل.

تساؤلات الدراسة: ما هي العوامل المسئولة عن عدم استثمار المقومات الهائلة في مجال السياحة البيئية هل هي قلة الخدمات وعدم وجود بدائل تنموية ؟ أم غياب استراتيجية وطنية لتخطيط وتنمية قطاع السياحة؟

أهمية الدراسة: تُعَد هذه الدراسة من الدراسات العلمية التي تسعى إلى استثمار السياحة البيئة في المنطقة وهذه المحاولة تتوافق مع الرغبة في دعم الاقتصاد الوطني بالاستثمار السياحي وفرصة لإيجاد فرص عمل للشباب والقضاء على البطالة .

أهداف الدراسة :

- إلقاء الضوء على السياحة البيئية بالمنطقة.
- التعرف على خصائص السياحة بمنطقة الدراسة.
- تحديد وتصنيف عوامل الجذب السياحي، وتقييم الموارد السياحية.
- رصد تحليل الوضع الراهن للسياحة البيئية في منطقة الدراسة.
- تحديد مشاكل ومعوقات التنمية السياحية بالمنطقة .

– تحديد أهداف سياسات التنمية في الخطة المستقبلية للتنمية السياحية في النظام المكاني.

– لفت انتباه أبناء المنطقة على وجه الخصوص إلى الاستثمار السياحي.

– مناقشة بعض البدائل المطروحة لقطاع السياحة البيئية.

منهجية الدراسة: تقوم هذه الدراسة على التوصيف النظري للمادة العلمية التي استقيت من الزيارات الميدانية، واستقراء الظاهرات، والمناهج الحديثة في الجغرافيا من تحليل تكلفة العائد والنظم البيئية، إضافة إلى المناهج المستخدمة في الدراسات الجغرافية وأهمها منهج التحليل المكاني إضافة إلى المنهج الإقليمي الذي يعالج السياحة في إقليم معين.

الدراسة الميدانية: قام الباحث بعدة زيارات لمنطقة الدراسة بهدف الوقوف على قراءة الوضع الراهن وإمكانية التحليل البيئي لمنطقة الدراسة وتدوين العديد من الملاحظات من خلال بعض المقابلات الشخصية غير الرسمية.

موقع ومساحة منطقة الدراسة: تقع منطقة خليج سرت في وسط الساحل الليبي على البحر المتوسط بين دائرتي عرض 30 و 32 شمالاً، وخطي طول 15,20 و 18,60شرقاً؛ وتأخذ شكل أقرب إلى الاستواء، وتغطي منطقة الدراسة المساحة الممتدة من أبوقرين غرباً إلى رأس لانوف شرقاً والبحر المتوسط شمالاً وجنوباً الجفرة وغرباً مدينة مصراته. وبهذا الموقع فإنها تقع في مركز متوسط بين البيئات شبه الرطبة في ساحل البحر المتوسط، و الجهات الجافة جنوباً. وعليه فهي ذات موقع جغرافي يمتلك متغيرات مكانية متنوعة فضلاً على أن هذا الموقع يمثل حلقة الوصل بين شرق ليبيا وغربها.

ولهذه الأسباب تمثل منطقة الدراسة إلى حد ما منطقة متميزة تسمح بالتغير الموجه والتخطيط الجيد لمستقبل التنمية السياحة في ليبيا في المستقبل القريب .كما في الشكل رقم (1)، ويظهر أثر الموقع صيفاً في وقوع المنطقة مناخياً تبعاً لمعادلة (توم) في نطاق الراحة النسبية الحارة بدرجة حرارة 21 – 24، أما شتاءً فتقع في نطاق الراحة المثلى18 – 21 بسبب مؤثرات البحر المتوسط ، انعكس ذلك في زيادة أشهر الراحة، وكفاءة العمل مما يساعد على النشاط السياحي بالمنطقة ويعتبر هذا مقوم جغرافي هام[2]، والموقع الجغرافي للمنطقة يجمع بين المركزية والتوسط، وبين العقدية والبؤرية، بل بين المدخلية والبوابة، وهذا ينطبق على القطب التنموي للمنطقة و المتمثل في مدينة (سرت) والموقع المتميز ليس مجرد عامل رئيسي مؤثر في جغرافية المنطقة فحسب، بقدر ما يعتبر رأس المال الطبيعي، والمورد الأصيل من موارد المنطقة، وكنزها السياحي الدفين، ومجالها الحيوي في التنمية المستقبلية.

شكل (1) الموقع الجغرافي لمنطقة سرت

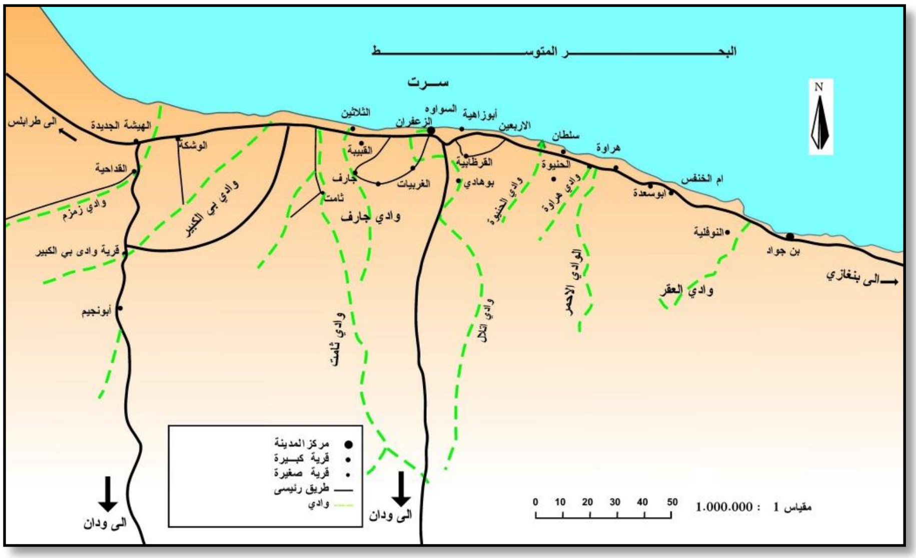

المصدر: بشير عبد الله بشير, تأثير التغير الوظيفي على مورفولوجية مدينة سرت، دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة سرت، 2009**م**، **ص 104**.

التحليل البيئي لمنطقة الدراسة: نظراً للتباين البيئي الواضح في منطقة الدراسة بين المنحدرات الشديدة والأودية، والمناطق الشاطئية والصحراوية والهضبية قسَّمتُ منطقة الدراسة إلى عدة قطاعات بيئية بهدف رسم صورة بيئية واضحة لمنطقة خليج سرت، والتي تشكل أحد الأسس الهامة في التنمية للسياحة البيئية وفقا لخصائص كل قطاع ومدى توفر الموارد به، وانطلاقاً من هذا الفكر التخطيطي فقد قسمت المنطقة إلى خمس قطاعات بيئية **كالتالي**:

1- النطاق الأول : يظهر المسطح المائي أمام ساحل البحر المتوسط والأشكال الصخرية على طول خط الساحل مثل الكهوف البحرية شرق مدينة سرت على بعد 3كم، والأقواس البحرية غرب مدينة سرت على بعد 4كم غرباً، والمسلات البحرية في منطقة السبعة، أما الفجوات البحرية كما هو في منطقة أبو هادي على سبيل المثال؛ ويتعرض هذا القطاع أمام سواحل المدن للتلوث البيئي، والإرساب، وزيادة أنواع النباتات المائية المغمورة، وضحولة المياه مما يجعل هذا القطاع أكثر القطاعات البيئية تحسساً على الاطلاق. وهذا القطاع يتميز بالأشكال الصخرية التي يمكن أن تستغل في النشاط السياحي إضافة إلى الرياضات المائية ونشاط الصيد.

2– النطاق الثاني : من ساحل البحر المتوسط وبعمق 55كم من خط الساحل أمام المدن و60 كم خارجها ويتميز هذا القطاع بانتشار المناطق الأثرية في كلٍّ من (بن جواد – سلطان –النوفلية) إضافة إلى المناطق الصالحة لئن تكون مرافق تخدم قطاع السياحة و الصيد. ويتوفر بهذا القطاع معظم الإمكانيات الزراعية، والرعوية. لذا فيعتبر نطاق حيوي للموارد الاقتصادية، وإمكانات التنمية المختلفة بجميع القطاعات الاقتصادية (السياحية – البيئية– الزراعية– الرعوية– النبات الطبيعي– الصيد البري – السياحة العلاجية) نظراً لتركز معظم التجمعات العمرانية في هذا القطاع . بداية من رأس لا نوف شرقاً – السدرة – النوفلية – أبو هادي – الغربيات– جارف – الو شكة – الهيشة الجديدة . ولتوفر الأودية المتعددة الحنيوة – هراوة – الغريبات – تلال وغيرها و التي تتميز بتنوع الحياة البرية، والنباتية وذلك لسقوط أكبر كمية من مياه الأمطار عليه.

جدول رقم (1) التحليل البيئي لمنطقة الدراسة

المنطقة وخصائصها الطبيعية	الموارد البيئية المتوفرة									إمكانية الوصول		
	نبات طبيعي	زراعة	رعي وتربية حيوان	صيد	صناعة تحويلية	تعدين	سياحة	بري	بحري	جوي
رأس لا نوف والسد ره				√	√	√		√	√	√
بن جواد	√		√		√		√	√	√	
النوفلية	√						√	√	√	
سلطان				√			√	√	√	
مدينة سرت				√	√		√	√	√	√
الغريبات	√	√	√				√	√		
جارف	√	√	√	√			√	√	√	
الو شكه	√	√		√			√	√	√	
الهيشة الجديدة				√			√	√	√	
وادي زمزم	√	√	√				√	√		
أبو نجيم	√	√	√				√	√		
أبو هادي	√	√	√	√			√	√	√	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الدراسة الميدانية للمنطقة سنتي 2012 و2013م.

3- النطاق الثالث: هو نطاق انتقالي بين القطاع الثاني و الرابع ويتميز بوجود تجمعات سكانية هامة مثل: (وادي زمزم، وأبو نجيم) وتسود في هذا القطاع حرفتا الزراعة والرعي، والحياة النباتية. أنظر الجدول رقم (1).

4- النطاق الرابع: جنوب منطقة الدراسة، ويتميز بالمظهر الصحراوي وانتشار الفراشات والكثبان الرملية ومناطق متفرقة من الموارد النباتية، والحياة الفطرية في بطون الأودية.

5- النطاق الخامس: نطاق صحراوي في شرق منطقة الدراسة من السدرة ورأس لانوف حتى جنوب بنغازي. وتنتشر فيه الموارد التعدينية مع إمكانية استغلال المناطق الشاطئية من القطاع، والحياة النباتية بهذا النطاق سياحياً .

جدول رقم (2) التقييم البيئي لمحفزات التنمية السياحية بالمنطقة

محفزات التنمية	مدى تواجدها وانتشارها	%	مدى الاستفادة منها	%	المجموع	%	المردود التنموي المتوقع
تعدد النظم والنطاقات البيئية الفرعية	****	22	**	22.2	6	22	قوي جداً
الموارد الأثرية	*****	28	*	11.1	6	22	قوي جداً
المعالم الحديثة	**	11	*	11.1	3	11	متوسط
البنية التحتية	**	11	***	33.4	5	19	قوي
الحياة النباتية و الحيوانية والأشكال الصحراوية	*****	28	**	22.2	7	26	ممتاز
المجموع	18	100	9	100	27	100	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الدراسة الميدانية للمنطقة سنتي 2012 و2013م.

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (2) الخاص بالتقييم البيئي للمحفزات التنموية للسياحة البيئية في منطقة الدراسة: يتضح الآتي:

- تتميز الحياة النباتية الفطرية و الحيوانية والأشكال الصحراوية بأكبر نسبة في مدى انتشارها 28 % من المركب السياحي الموجود بالمنطقة، وفي حالة الاستفادة منها بعد تطبيق سيناريوهات التنمية المختلفة فإنها تشكل وزن نسبي يتضاعف عما هو موجود حالياً، فالمستغل منه 22.2% فقط، ومردود تنموي ممتاز بعد التنمية المتوقعة.

– في حين جاءت النظم البيئية الفرعية من حيث مدى انتشارها بالمنطقة بنسبة 22% ومدى الاستفادة منها بنسبة 22.2% ومردود تنموي قوي جداً.

– أما الموارد الأثرية فقد جاءت نسبة انتشارها بالمنطقة مرتفعة (28% وانخفاض واضح في مدى الاستفادة منها 11.1 %، ومردود تنموي يمكن تحقيقه بشكل 22% يتصف بأنه قوى جداً بعد تطبيق برامج التنمية.

– أما المعالم الحديثة والبنية التحتية فقد تساوت نسبتهما ومدى انتشارهما في المنطقة، فسجلت 11% لكل منهما. في حين اختلفت نسبة مدى الاستفادة منهما فكانت 11.1 للمعالم الحديثة، وهو مردود تنموي متوسط بينما البنية التحتية ارتفعت بها نسبة الاستفادة منها لتصل 33.4% وهذا يعَد مردوداً قوياً.

جدول (3) التقييم البيئي للقيود والأخطار التي تواجه السياحة البيئية وتنميتها في منطقة الدراسة

قيود التنمية والأخطار الطبيعية	مدى انتشارها	حجمها	أثرها على البيئة	المجموع	%	درجة التأزم والتأثير
اختلاط الاستخدامات	*	*	*	3	6.2	قليل التأثير
التلوث البيئي	**	**	***	7	14.5	ضار نوعاً ما
عدم توافر البنية التحتية	***	**	***	8	16.6	ضار جداً
موسمية الحركة السياحية وتعدد جهات الرقابة وعدم توفر البيانات	*****	***	*	9	18.7	ضار للغاية
أحادية المورد السياحي و المنتج السياحي	**	**	*	5	12.5	متوسط التأثير
العزلة الجغرافية و التطرف المناخي	**	**	**	6	12.5	متوسط التأثير
حركة الكثبان الرملية و العواصف الترابية	***	***	***	9	18.7	ضار للغاية
السيول– الزلازل– البراكين	لا شيء	لا شيء	لا شيء	–	–	–
المجموع	18	15	14	48	100	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الدراسة الميدانية للمنطقة سنتي 2012 و2013م.

من خلال استعراض الأرقام بالجدول رقم (3) الذي تم فيه تحديد أهم قيود وأخطار تؤثر على السياحة البيئية في منطقة الدراسة من حيث مدى انتشارها، وحجمها، وأثرها على البيئة؛ جاءت النتائج على النحو الآتي:

في المركز الأول كل من تعدد جهات الرقابة، وموسمية الحركة السياحية، وعدم توفر البيانات من جهة وحركة الكثبان الرملية، والعواصف الترابية من جهة أخرى بنسبة تصل إلى 18.7 % لكل منها درجة تأثير توصف بأنها ضاره للغاية ، حيث توصف هذه القيود بأنها أخطر قيود تقف أمام تنمية السياحة البيئية في منطقة الدراسة، ويظهر ذلك في طول الإجراءات و الفترة الزمنية وغياب المسئولية المباشرة عن تنمية قطاع السياحة في المنطقة بصفة عامة.

أما المركز الثاني فهو عدم توفر البنية التحتية و الأساسية بنسبة 16.6 % ويوصف تأثيره بأنه ضار جداً ويظهر ذلك في النقص الشديد في خدمات البنية الأساسية لقطاع السياحة بالمنطقة. وفي المركز الثالث فقد جاء التلوث البيئي بنسبة 14.5% سواء كان تلوث البيئة البحرية، والمياه السطحية، والتلوث الهوائي والمخلفات الصلبة وتوصف درجة التأزم بأنها ضارة نوعاً ما.

أما المركز الرابع فقد جاءت أحادية المنتج، فكان لكل من (المورد السياحي، العزلة الجغرافية، والتطرف المناخي) نسبة 12.5%. وتوصف درجة التأزم بأنها متوسطة التأثير والتأزم؛ نتيجة لتنوُّع الموارد السياحية غير المستغلة، والعزلة الجغرافية لمدن المنطقة وذلك لطول المسافات التي فيما بينها مع وجود وسيلة نقل وحيدة، وهي النقل البري. في حين ما زال النقل الجوي والبحري تحت التشغيل لمدن خليج سرت.

وجاء بالمركز الأخير اختلاط الاستخدامات ونسبته 6.2% ودرجته توصف بأنها قليلة التأثير وذلك لأن المنطقة من المناطق البكر الواعدة سياحياً، ولكن يخشى من فوضى الاستخدامات خاصة مع تسارع عمليات التنمية المنتظرة في المستقبل القريب.

سيناريوهات تنمية السياحة البيئية المطروحة بمنطقة الدراسة:

من خلال التحليل البيئي وتقييم المحفزات التنموية بالوضع الراهن في المنطقة وعلى الرغم من توفر المقومات السياحية الطبيعية والبشرية المتعددة، إلا أن صناعة السياحة في ليبيا لا تزال تعاني من مشاكل أساسية تعيق تطورها على المستويين الدولي والداخلي؛ لذلك فإن صناعة السياحة لا تزال دون المستوى المطلوب،[3] وعادةً تتنوع الموارد البيئية التي يمكن أن تعتمد عليها التنمية السياحية و المتمثلة في:

– التشكيل الطبيعي للأرض و الذي يشمل:

– التشكيلات الرملية المتنوعة من (إرسابات رملية – تلال – وديان)، التي تصلح لرحلات الصحراء وإقامة المخيمات بهذه المناطق المتميزة بصرياً.

– الهضاب الرأسية و التلال الصخرية المنعزلة في مناطق متفرقة من منطقة الدراسة، التي تصلح لسياحة المغامرات والتخييم.

– الحياة البرية و النباتية التي يمكن أن يقوم على أساسها شبكة من المحميات الطبيعية و الحدائق الصحراوية المفتوحة.

– السياحة الثقافية و التاريخية و التي تعتمد على:–

مناطق آثار التاريخ الحضاري المنتشرة في مناطق متعددة بالمنطقة.

المسارات و المدقات التاريخية وطرق القوافل القديمة.

الحياة الاجتماعية بالقرى الواحيَّة التقليدية التي تعبر عن الطابع العمراني و الاجتماعي المحلي.

سيناريوهات تنمية السياحة البيئية في منطقة الدراسة في الخطة المستقبلية:

نتائج التحليل البيئي : لا شك أن التحليل البيئي والتخطيط البيئي متلازمان من أجل التنمية السياحية مع الأخذ في الاعتبار بأنه يتأثر بظروف عديدة نذكر منها المعطيات البيئية[4]، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

النطاق الأول: على اعتبار أن المياه تشكل نطاقاً بيئياً هشاً في منطقة شبه صحراوية؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الحساسية البيئية للمشروعات المقترحة في خطة تنمية السياحة البيئية لذا تتم عملية تقييم درجة الحساسية البيئية على العديد من المتغيرات من خلال التحليل البيئي باستخدام أحدث وسائل التقنية من نظم المعلومات. وأهم هذه المتغيرات (مياه المسطح المائي في شمال المنطقة ومدى تلوثه ومياه المنطقة الشاطئية، وغطاء الأرض من النبات الطبيعي وكثافته، ومدى خطورة تلوث المياه السطحية، وعمق المياه الجوفية).

النطاق الثاني: يتركز فيه معظم سكان منطقة الدراسة ويتميز بتوفر الموارد الاقتصادية (الزراعية – الرعوية – والتعدينية – المناطق الأثرية) لذا يعد أهم النطاقات في التحليل البيئي ويقترح الباحث اعتماداً على نتائج التحليل البيئي التركيز على هذا النطاق في تنمية السياحة البيئية.

وعليه تتعدد المقترحات والبدائل والتصورات للتنمية السياحية المقترحة في منطقة الدراسة في خطة التنمية المستقبلية، وتتعدد سيناريوهات التنمية المقترحة ويتوقف ذلك على الملامح العامة

للركائز الموجودة في منطقة الدراسة والتي تتحكم في نوعية المشروعات والبرامج المستقبلية في خطة التنمية. إضافة إلي التوافق بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، والتركيز على تنمية قطاع السياحة البيئية – العمود الفقري للتنمية السياحية وقطب النمو المستقبلي – لوضع أنماط سياحية جديدة على خريطة المنطقة مثل سياحة السفاري، وسياحة الاستشفاء، والسياحة الصحراوية والرياضة المائية وغيرها.

مع الأخذ في الاعتبار البعد البيئي في اقتراح البدائل المقترحة للتنمية السياحية في منطقة الدراسة من خلال وضع المحددات البيئية لتنمية السياحة، ويأتي في مقدمتها القدرة الاستيعابية من المنظور البيئي لتحمل المشروعات السياحية في خطة التنمية المقترحة، وعدم تخطى هذه المحددات أو القدرة الاستيعابية التي ينتج عنها إخلال بالتوازن البيئي والوصول إلى تدمير البيئة.

وعامة، ستتم صياغة خطة التنمية المستقبلية في مجموعة من البدائل المقترحة للتنمية السياحية في المنطقة ويتم في النهاية تقويم هذه البدائل التنموية واختيار البد يل الأنسب طبقاً لعدة معايير مناسبة، وهذه البدائل تم التوصل إليها من خلال استخلاص مجموعة من النتائج في قطاعات التنمية والأقاليم السياحية وتقويمها، إضافة إلى ما تم استنتاجه من المحفزات التنموية سواء كانت خاصة بقطاع السياحة من خلال الأرقام المقترحة في الحركة السياحية أو بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، واستقراء الملامح العامة للحركة السياحية المتوقعة؛ مع الأخذ في الاعتبار تحديات التنمية المستقبلية وقيودها. وسواء كانت خاصة بالمشاكل البيئية، أو بالافتقار إلى الخدمات وغيرها، هذه الأسس والركائز الأساسية التي يستند إليها في خطة التنمية المستقبلية، ومراحل تحديد بدائل التنمية وسيناريوهاتها، واختيار البديل الأنسب.

التنمية السياحية المقترحة في الخطة المستقبلية لمنطقة الدراسة: هناك عدَّة أهداف وتوجهات ودوافع للتنمية وبدائلها في المنطقة حيث تتلخص في:-

– تنمية مناطق السياحة البيئية ذات مقومات طبيعية مما يؤهلها لتكون مناطق مفتوحة للسياحة البيئية، التي يجب الحفاظ عليها واستثمار إمكاناتها الطبيعية، وذلك لإعطاء طابع بصرى مميز يدعم مقومات صناعة السياحة في المنطقة .

– اختيار بديل أنسب للتنمية في خطة التنمية المستقبلية تتوافر فيه مجموعة من الخصائص أهمها اعتبار المنطقة محمية ذات أبعاد ثلاثية – محمية موارد طبيعية — حماية البيئة ذاتها والثروة المائية من التلوث والإهدار .

– ومحمية ثقافية لحماية التراث الشعبي الذي أصبح تراثاً للإنسانية كلها.

– محمية بيئية وحماية مناطق الصخور والنباتات والطيور النادرة.

– توفر مجتمعات مكتفية ذاتياً بالخدمات المختلفة.

خصائص بدائل التنمية المستقبلية وأبعادها: تتعدد خصائص التنمية وبدائلها المرتبطة بخطة التنمية المستقبلية وهذه الخصائص والأبعاد تتمثل فيما يلي:

– **كثافة التنمية:** هل التنمية تتميز بكثافة مرتفعة ؟– وهذا يتوقف على الموارد المتاحة والأهداف البيئية[5]، هل التنمية المستقبلية تتميز بكثافة منخفضة؟.

البعد المكاني للتنمية: هل التنمية في الخطة تكون منتشرة أم مركزة أم بؤرية؟ تكون التنمية منتشرة في حالة انتشار الموارد في نطاق جغرافي واسع، أما التنمية المركزة فتكمن في حالة وجود الرغبة في تحقيق بيئة متكاملة والجدوى الاقتصادية لعملية التنمية [6].

قطاعات التنمية: هل التنمية سوف تقتصر على قطاع سياحي معين أم قطاع اقتصادي، أم سوف تتميز بتكامل النشاط السياحي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الزراعة والصيد؟.

البعد الزمني للتنمية: هل هو عاجل أم آجل؟ وهذا يتوقف على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من التنمية. معدل التنمية: هل هو معدل سريع أم بطئ وأيهما يصلح.؟

سيناريوهات التنمية المطروحة في خطة التنمية: نتج عن خصائص التنمية المستقبلية وأبعادها مجموعة من البدائل والأولويات التنموية فهي تسعى جميعها إلى رسم الصورة الذهنية للتنمية المتوقعة من خلال استشراف الوضع المستقبلي لخطة التنمية، الذي يعتمد على نتائج التقويم للقطاعات والأقاليم التنموية. من هذا المنطلق توجد أربعة سيناريوهات تنموية في الخطة المستقبلية بالمنطقة وهي كما يلى:–

1– **السيناريو الأول: لا تنمية:** ويطالب بهذا السيناريو المهتمون بالبعد البيئي والأنشطة البيئية بهدف الحفاظ على المخزون الاستراتيجي من الحياة الفطرية، وينتج عن هذا الاقتراح مجموعة من النتائج تتمثل في:

– كثافة التنمية المنخفضة .

– البعد المكاني للتنمية لا يوجد

– قطاعات التنمية لا توجد

– البعد الزمنى آجل[7]

– معدل التنمية بطيء جداً

جدول (4) خصائص وأبعاد وسيناريوهات تنمية السياحة البيئية بمنطقة الدراسة في الخطة المستقبلية

السيناريو	كثافة التنمية			البعد المكاني للتنمية			قطاعات التنمية		البعد الزمني للتنمية		معدل التنمية		
	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منتشرة	انتشار مركزي	يؤدى	متعددة	سياحة فقط	عاجل	آجل	سريع	متوسط	بطيء
لا تنمية			◘			◘		◘		◘			◘
استمرار الوضع الحالي مع تحكم		■				■	■			■		■	
استمرار الوضع الحالي دون تحكم		▲			▲		▲		▲		▲		
التوافق مع الاتجاهات الحالية للتنمية		●		●			●		●		●		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الدراسة الميدانية للمنطقة سنتي 2012 و2013م.

2– **السيناريو الثاني: استمرار الوضع الحالي(مع تحكم)**: وهو اقتراح يساعد على عملية التنمية المستقبلية في ظل وجود ضوابط تحكم العملية التخطيطية، وينعكس ذلك على كثافة التنمية المتوسطة، والانتشار المركز لها في بعض القطاعات ، وتعدد هذه القطاعات من خلال الأنشطة المتنوعة التي تخدم قطاع السياحة في النهاية، ويصل معدل التنمية هنا إلى المستوى المتوسط والبعد الزمني عاجل في أغلب الأحيان .

3– **السيناريو الثالث: (استمرار الوضع الحالي دون تحكم)**: ويهدف هذا الاقتراح إلى ترك عملية التنمية دون تحكم في المشروعات المستقبلية والأنشطة المختلفة، وينتج عن هذا ارتفاع كثافة التنمية وانتشارها في قطاعات متعددة، ويتميز معدل التنمية بالسرعة والبعد الزمني عاجل في التنمية مما ينذر بكثير من المشكلات البيئية على المدى القصير، نتيجة لعدم الأخذ في الاعتبار البعد البيئي والتنمية العشوائية غير المخططة .

4– **السيناريو الرابع: التوافق مع التوجيهات التنموية الحالية**: هذا التوافق يأخذ الطابع الاستثماري أكثر من الجوانب غير المنظورة بعملية التنمية ونتائجها المستقبلية، والمشاركة التنموية تهدف إلى تنظيم العلاقة بين المستثمر والتوجهات التنموية في الخطة القومية بصفة عامة، والإقليمية بصفة خاصة وينعكس ذلك على محاولة تقليص السلبيات البيئية من خلال تنفيذ الضوابط البيئية، وتقييم الأثر البيئي على اعتبار أن حماية البيئة لليوم هو استثمار للغد. ومن

نتائج هذا الاقتراح الكثافة التنموية المتوسطة والانتشار المركز للمشروعات التنموية في مناطق تتميز بالموارد الكامنة الهائلة والمتعددة (سياحية، زراعية، صيد، رعى وغيرها) ومعدل سريع للتنمية وخاصة في قطاع السياحة بصفة عامة والسياحة البيئية بصفة خاصة، على اعتبار أنها وسيلة مهمة لعملية الربط بين الأقاليم السياحية المقترحة في خطة التنمية المستقبلية في ليبيا.

البدائل التنموية المطروحة في منطقة الدراسة:

توصلت الدراسة إلى ثلاثة بدائل تنموية مطروحة في خطة التنمية السياحية المستقبلية في المنطقة، مع الأخذ في الاعتبار أسلوب تقييم البدائل التنموية، ومدى تحقيق الأهداف، والحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية، والحفاظ على البيئة وتوفر فرص العمل، وغيرها من معايير التقييم.

وعلى أية حال، تعرُّف البدائل التنموية على أنها مجموعة من القواعد والأهداف والاستراتيجيات التي تشكل مجتمعة إطاراً عاماً توجه فيه القرارات العامة والفردية مباشرة للتأثير على عملية التنمية المستقبلية من منطقة ما بهدف رئيسي وهو تحقيق أقصى منفعة اقتصادية واجتماعية لكل الجهات المعنية بعملية التنمية السياحية وتقليل الآثار البيئية[8] وعلى ذلك تأتى أهمية هذه البدائل في الخطة التنموية المستقبلية، حيث تتمثل في المرشد والدليل لجميع الجهات والهيئات ذات العلاقة بعملية التنمية السياحية كما أنها:

– تقدم إطارا عاما حول أهمية السياحة وما يمكن أن تقدمه للاقتصاد القومي، وتنمية المجتمع المحلى وتعظيم دور التخطيط الإقليمي.

– وكذلك تعمل على إيجاد شراكة فاعلة بين السياحة والقطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

– إلى جانب عملها على دمج التنمية السياحية مع التنمية البيئية لتفادى حدوث أي مشكلات بيئية مستقبلاً لا تأخذ في الاعتبار المحددات البيئية لعملية التنمية المستقبلية.

كما في الجدول رقم (5) الذى يوضح الملامح العامة للبدائل المقترحة وتوجهاتها سواء كان في المراكز الرئيسية أوالثانوية، وهذا يتطلب التوسع في الإسكان الفندقي وتنوعه بما يتناسب مع تنوع الأنماط السياحية من إيكولودج، وقرى تراثية، ومنتجعات سياحية، وقرى سياحية، وفنادق؛ وينعكس ذلك على وسائل الانتقال (فنادق – مركب شراعي– طائرات برمائية وهيدروفيل) ويتطلب ذلك بنية تحتية لوسائل الانتقال تتمثل في الموانئ الجوية والبحرية– ومراسي للطائرات البرمائية.

وينعكس ذلك إيجابياً في هذا البديل على إمكانية الوصول التي تتمثل في النقل البرى

والبحري والجوى للوفاء بمتطلبات الحركة السياحية إلى المنطقة مع تعاظم العرض السياحي المتمثل في الأنماط السياحية المتعددة توافقاً مع توجهات التنمية للبديل بالمناطق المجاورة على البحر المتوسط في الشرق والغرب لتكامل المنتج، والعرض السياحي وإمكانية الاعتماد على الطاقة البديلة لتوفير مصدر متجدد للطاقة، وخاصة مع ارتفاع قيمة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لعمليات التنمية الشاملة داخل هذا البديل، وتعدد الفرص لتنمية قطاعات البنية التحتية غير أن ذلك ينعكس في النهاية على ارتفاع نسبة الإضرار بالبيئة في ظل غياب المحددات البيئية نتيجة التنمية العشوائية والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم العائد الاقتصادي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الكامنة في المنطقة، وإيجاد أسلوب يتوافق مع الاستفادة من الموارد في تنوع العرض السياحي.

من خلال استعراض الملامح العامة للبدائل المقترحة في خطة التنمية السياحية المقترحة في منطقة الدراسة **نتوصل إلى مجموعة من البدائل** على النحو التالي:-

البديل الأول: التنمية السريعة (غير الموجهة) الكثيفة:

هذا البديل يتعامل مع منطقة الدراسة من خلال نظرة تخطيطية شاملة تهدف إلى استثمار كافة الموارد الكامنة، وغير المستغلة و يستند في ذلك على رؤية أساسية تقوم على ما أسفرت عليه نتائج التحليل البيئي في بداية البحث بالإضافة إلى ندرة الكثافة السكانية، وقلة التجمعات العمرانية على الرغم من اتساع الرقعة الجغرافية التي ما تزال تحتفظ بقدر كبير من البيئات الطبيعية الفريدة التي تشكل أحد عناصر الجذب السياحي القوية والتنوع الكبير في الحياة النباتية والحيوانية التي تزيد من أهمية المنطقة في حركة السياحة المستقبلية. فضلاً على المناطق الأثرية. ومن خلال هذا البديل الذي يشمل جميع المراكز العمرانية سواء كانت رئيسية أو فرعية أو ثانوية في هيراركيه حجميه.

اتضح أنَّ المدن الرئيسية تتمثل في الأقطاب التنموية (مدينة سرت – راس لانوف – سلطان بن جواد- الهيشة) أمَّا المراكز الفرعية فتتمثل في (أبو هادي – زمزم – أبو نجيم – النوفلية) (الرتبة الثانية والثالثة)، واستراتيجية هذا البديل تقوم على التنوع في المنتج، والعرض السياحي ليشمل كافة الأنماط السياحية المتاحة في المنطقة.

جدول (5) الملامح العامة للبدائل المقترحة وتوجهاتها وإيقاعات التنمية المقترحة في خطة التنمية السياحية المستقبلية في منطقة الدراسة

التصور المبدئي لعناصر ومكونات التنمية السياحية للبدائل المقترحة في الخطة المستقبلية		(البديل الأول) التنمية السريعة غير موجهة (الكثيفة)	(البديل الثاني) التنمية المقيدة (المحدودة)	(البديل الثالث) التنمية المتزنة المتوافقة مع الاتجاهات الحالية للتنمية
مراكز التنمية	رئيسي			
	فرعي			
	ثانوي			
نمط السياحة المتوقعة	بيئة			
	آثار			
	تراثية			
	رياضة و صيد – سفاري			
	استجمامية			
	علاجية			
الإقامة	ايكولودج (بيئية)			
	قرى تراثية			
	قرى سياحية			
	منتجع سياحي			
	فنادق			
	أخرى			
وسائل الانتقال	نقل جوي			
	هيدروفيل			
	طائرة برمائية			
	مركب شراعي			
الموانىء و المراسى	جوى و بحرى			
	مرسى طائرات برمائية			
	مرسى فنادق عائمة			
	مهبط هليكوبتر			
امكانية الوصول	برى			
	بحري			
	جوى			
امكانية الربط الاقليمى بالمناطق المجاورة لتنوع المنتج و العرض السياحي	قوى جداً			
	متوسط			
	ضعيف			
الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية	مرضى جداً			
	مرضى			
	غير مرضى			
إمكانية الأضرار البيئية المتوقعة و درجاتها	قوى جداً			
	قوى			
	ضعيف			
إمكانية الاعتماد على الطاقة البديلة في مستقبلاً	الطاقة الشمسية			
	طاقة الرياح			
	أخرى			
فرصة تنمية قطاعات البيئة التحتية	قوى			
	متوسط			
	ضعيف			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الدراسة الميدانية للمنطقة سنتي 2012 و2013م.

البديل الثاني: التنمية المقيدة (المحدودة):

هناك محددات بيئية – في هذا البديل – تقف أمام عمليات التنمية السياحية المستقبلية، نظراً لارتفاع نسبة الحساسية البيئية وهشاشتها وتأثيرها السريع مع تغير النظام البيئي في حالة دخول مؤثرات خارجية لم تأخذ في الاعتبار البعد البيئي لذلك. فتوجد في البديل المقيد مجموعة

من المحددات تؤثر على التنمية، وتهدف إلى فرض القيود، وعليها ضمان التحكم في التأثير السلبي المتوقع من المشروعات التنموية في خطة التنمية السياحية المستقبلية، وهذه القيود تمثل الضابط للتنمية المقترحة . وتصبح الصورة المستقبلية للتنمية – في هذا البديل – متمثلة في تركز جهود التنمية السياحية على عدد محدود من المراكز العمرانية التي تمثل (الأقطاب التنموية الرئيسية) فقط، وذلك عن طريق الاهتمام بخدمات البنية التحتية في هذه المراكز من وسائل إقامة، ووسائل مواصلات واتصالات تتناسب مع مستوى الخدمة للتنمية المحدودة في هذا البديل. لذلك تتمثل الملامح العامة للبديل المقيد في ما يلى: الاهتمام بالمراكز الثانوية في التنمية نظراً لتدنى مستوى الخدمات من جهة والقيود المفروضة على عملية التنمية، من جهة أخرى فالتنمية تتناسب مع احتياجات الطلب السياحي المحدود في هذا البديل الذي يعتمد على استغلال الموارد المتاحة لمجموعة قليلة من الأنماط السياحية التي تتميز بها بعض المدن والمناطق المجاورة ويأتي في مقدمتها السياحة البيئية، والسياحة الأثرية، وبعض الألعاب الرياضية، وسياحة السفاري[9].

وقد كانت الحركة السياحية محدودة للغاية سواء كانت من السياحة الوافدة أو السياحة الداخلية الأمر الذي انعكس على غياب خدمات الإقامة المتواضعة، وإن كان في مقدمتها المتوافق مع البيئة الأيكولوجي في الأنماط السياحية الأساسية الآثار والسياحة البيئية. كما أن وسائل الانتقال تتركز في قطاع النقل البري كما هو موجود في الوضع الراهن. وقد تمَّ الاهتمام بهذا القطاع (النقل البري) بالنقل البري وتمثل ذلك في إنشاء بعض الطرق أما إمكانية الوصول البحري فهي محدودة مقارنة بالوسيلة البرية، نتيجة للتنمية المحدودة أصبحت الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في عملية توطين السكان غير كافية . وضعف الأضرار البيئية المتوقعة نظراً لوجود قيود تقف أمام التنمية وقيود ومحددات بيئية) وتدن واضح في إمكانية الاعتماد على الطاقة البديلة مستقبلاً حيث لا تتمثل في الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح . ومحدودية فرصة تنمية قطاعات البنية التحتية نظراً لقلة الطلب والعرض السياحي في هذا البديل.

ولذلك فإن التنمية المقترحة – في هذا البديل – لا تستدعى توجه استثمارات كبرى في قطاع البنية التحتية سواء كان لخدمة الأنماط السياحية غير المستغلة مثل السياحة العلاجية أو الاستجمامية والتراثية وغيرها أوفي وسائل الإقامة مثل القرى التراثية والمنتجعات السياحية، أو وسائل الانتقال المتعددة للنقل البري والطائرات البرمائية، والبنية التحتية لوسائل النقل (مطارات جوية – مرسى طائرات برمائية، مهبط هليكوبتر)، ولكن التنمية تتحدد في توفير بعض الخدمات

الضرورية، والمرافق لخدمة السياحة المقيدة والمحددة مثل بعض المراسي. إلى جانب الاهتمام بالمناطق الأثرية، ونقاط الإنقاذ والإسعاف.

البديل الثالث: التنمية المتزنة والمتوافقة مع الاتجاهات الحالية للتنمية في منطقة الدراسة:

الفكر التخطيطي والتنموي – في هذا البديل – يركز على النظرة المستقبلية للتنمية السياحية في المنطقة والمتأنية، التي تحاول إيجاد منطقة بينية بين أفاق التنمية من جهة ومحاذير التنمية وقيودها من جهة أخرى، وتتمثل في الأخذ في الاعتبار تقييم الأثر البيئي الناتج من عمليات التنمية على الموارد الطبيعية الكامنة في المنطقة، بالإضافة إلى تأمين تنمية اقتصادية متواصلة ذات عائد اقتصادي يفي باحتياجات الحاضر، ويحقق التوازن بين الحاضر ومتطلبات المستقبل[10].

ويتمثل التقييم للأثر البيئي في الحماية والحفاظ على عناصر الجذب الأساسية في المنطقة من أجل تعظيم إيجابيات التنمية، وتقليص آثارها البيئية السلبية، وهذا من الأسس الرئيسية لفكر التنمية المستدامة. وأداة أساسية للإدارة البيئية لتأكيد الحد من الأثار السلبية وتجنبها مستقبلاً . لذلك فتقييم الأثر البيئي يتضح من خلال أسلوب الإدارة البيئية المتكاملة، وعناصرها الخاصة بدراسة تقييم الأثر البيئي لأى مشروع من المشروعات الجديدة في خطة التنمية المستقبلية في المنطقة .

ويركز الفكر التخطيطي لهذا البديل على إحداث تنمية سياحية بشكل تدريجي على مراحل ومتوازن في الوقت نفسه بصورة عقلانية تأخذ في الاعتبار التنمية(المركزة والمنتشرة) في آن واحد وتأخذ التنمية في مراحلها الأولى التركيز على تنمية الأقطاب التنموية والمراكز الرئيسية ثم الانتقال بفكر تنموي متزن إلى تنمية المراكز الفرعية فالثانوية، وهذا يتوقف على الأنماط السياحية التي تدخل في الإعلام السياحي، والدعاية في منطقة الدراسة وخاصة الأنماط السياحية المقترحة ويأتي في مقدمتها السياحة البيئية والرياضية وسياحة السفاري وغيرها، وينعكس ذلك على حجم الحركة السياحية الوافدة إلى المنطقة مستقبلاً؛ وما يترتب عليها من إضافة أماكن إقامة جديدة تتوافق مع الأنماط السياحية المقترحة مثل أماكن إقامة الإيكولودج والقرى التراثية، إلى جانب والاهتمام بالسياحة البيئية (العمود الفقري) للتنمية السياحية بالمنطقة كما أن وسيلة الانتقال في المنطقة تتوقف على نمط السياحة، ونوع الإقامة ويأتي في مقدمتها (النقل البري والجوي– المراكب الشراعية)، وذلك لربط المدن الساحلية داخل هذا البديل مع سهولة عملية الاتصال البحري والبرى سواء من المراكز الرئيسية إلى المراكز الفرعية والعكس، وإمكانية الوصول تشمل (النقل البرى، والبحري، والنقل الجوي) ولكن في مرحلة ثالثة، وفي حدود الجدوى الاقتصادية

للمشروعات المقترحة وخاصة أنها مرضية في مؤشراتها الأولية، ونتيجة لأن هذا البديل يأخذ في الاعتبار تقييم الأثر البيئي، وطرح مجموعة من المحددات والقيود البيئية فإن الآثار السلبية المتوقعة من عمليات التنمية في هذا البديل تكون ضعيفة أو معدومة .وفيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على الطاقة البديلة في المنطقة – مستقبلاً – فإنَّ العوائد الاقتصادية المشجعة للاستثمار المتنامي تنتج التوجه إلى إمكانية استخدام الطاقة البديلة – مستقبلاً – للمشروعات المقترحة. ويأتي في مقدمتها طاقة الرياح والطاقة الشمسية خاصة أن النتائج الأولية للدراسات في هذا المجال تبشر بوجود إمكانات هائلة ومنطقة تنموية واعدة، لديها قدرة استيعابية كبيرة للمشروعات التنموية السياحية في خطة التنمية المستقبلية ومما يساعد على هذه النجاحات إمكانية تنمية قطاعات البنية التحتية من جهة والتقييم المستمر للأثر البيئي من جهة أخرى والبديل المتزن والمتوافق مع الاتجاهات الحالية للتنمية السياحية المقترحة والمراكز الرئيسية الفرعية داخل هذا البديل.

عناصر تقييم البدائل المقترحة واختيار البديل الأنسب:

من خلال استعراض البدائل المقترحة للتنمية السياحية في المنطقة من حيث أهدافها وعناصرها ومكوناتها في خطة التنمية المستقبلية تمَّ تحديد مجموعة من المعايير التخطيطية كعناصر تقييم للبدائل المذكورة، التي من خلالها يمكن اختيار البديل في خطة التنمية المستقبلية في منطقة الدراسة، انظر إلى الجدول رقم (6) الذي يوضح اثني عشر معيارا للتقييم. إضافة إلى الخصائص المكانية للتنمية ودرجاتها في كل بديل مطروح . وتمثلت عملية المفاضلة بين البدائل المقترحة الثلاثة عند اعتماد إحداها في خطة التنمية السياحية – في المنطقة – في وجود ثلاثة مستويات للتقييم النهائي لكل معيار من معايير التقييم تتمثل في(مُرضى للغاية – مرضي– غير مُرضي).

فالمعيار الأول مدى تحقيق الأهداف التنموية في الخطة القومية والإقليمية تبعاً للتوجهات المستقبلية للتنمية في ليبيا: بصفة عامة ومنطقة الدراسة بصفة خاصة حيث تفوق البديل الأول التنمية المكثفة في حين جاء البديل المتزن في المرتبة الثانية (مُرضي) والمركز الثالث التنمية المقيدة (غير مُرضي) نتيجة لعدم وجود قيود تقف أمام التنمية في هذا البديل .

جدول رقم (6) عناصر التقييم للبدائل المقترحة في الخطة المستقبلية

الخاصة بتنمية السياحة البيئية في منطقة سرت

البيان		البديل الأول التنمية السريعة غير الموجهة (الكثيفة)			البديل الثاني التنمية المقيدة (المحدودة)			التنمية المتزنة المتوافقة مع الاتجاهات الحالية للتنمية		
الخصائص المكانية للتنمية المستقبلية		منتشر			مركز			تنمية مستدامة		
درجات التنمية المتوقعة		مرتفعة			منخفضة			متوسطة		
م	عناصر التقييم	مُرضي للغاية	مُرضي	غير مُرضي	مرضى للغاية	مرضى	غير مُرضي	مُرضي للغاية	مُرضي	غير مُرضي
1	مدى تحقق الأهداف التنموية القومية و الإقليمية	۞					۞		۞	
2	تحقق التنمية المستدامة		۞			۞		۞		
3	الاستغلال الأمثل للبنية التحتية		۞				۞	۞		
4	الإسهام في التقليل من الآثار البيئية			۞	۞			۞		
5	مدى تحقيق الفائدة الاقتصادية	۞					۞		۞	
6	مدى توفر فرص العمل وزيادة مستوى الدخل	۞					۞		۞	
7	الحد من التلوث البصري والبيئي			۞	۞			۞		
8	إحياء التراث الفني و الأعمال اليدوية	۞					۞			۞
9	مدى توفر فرصة تحقيق الحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية			۞		۞			۞	
10	مدى توفر فرصة تقسيم التنمية على مراحل	۞					۞	۞		
11	إمكانية ربط شواطئ المنطقة داخلياً و خارجياً مع المناطق المجاورة	۞					۞		۞	
12	مدى تحقيق المرونة في التخطيط		۞			۞		۞		
إجمالي عناصر التقييم		**6**	**3**	**3**	**2**	**3**	**7**	**6**	**5**	**1**

المعيار الثاني: تحقيق التنمية المستدامة: جاء الترتيب للبدائل المطروحة كما يلى: البديل المتزن (مُرضي للغاية)، البديل السريع المكثف(مُرضي) البديل المقيد المركز الأخير.

أما المعيار الثالث: الاستغلال الأمثل للبنية التحتية فقد تفوق البديل الثالث التنمية المتزنة في هذا المعيار وجاء البديل الأول في المركز الثاني والبديل الثاني في المرتبة الأخيرة.

أما المعيار الرابع: الإسهام في التقليل من الآثار البيئية فجاء البديل المقيد في المركز الأول مع البديل الثالث و البديل الأول (التنمية السريعة في المركز الأخير نتيجة للمردود السلبى و تأثيره على البيئة بسبب التنمية المكثفة.

المعيار الخامس: مدى تحقق الفائدة الاقتصادية في هذا المعيار جاء البديل الأول التنمية السريعة نتيجة لتحقيق عوائد كبيرة، أما البديل الثالث التنمية المتزنة فقد احتل المرتبة الثانية، والبديل الثالث المقيد المرتبة الأخيرة.

المعيار السادس: مدى توفر فرص العمل وارتفاع مستوى الدخل حقق البديل الأول المركز المتقدم وجاء البديل الثالث في المرتبة الثانية والبديل المقيد في المرتبة الثالثة.

المعيار السابع: التلوث البصرى والبيئي تصدر المقيد و المتزن المرتبة الأولى وجاء البديل الأول(التنمية المكثفة) في المرتبة الأخيرة نتيجة لزيادة التأثير السلبى على الموارد الطبيعية مع تعاظم عملية التنمية وتكاثفها والتي تؤثر على التشكيل البصرى.

أما المعيار الثامن: إمكانية إحياء التراث الفني والأعمال اليدوية فقد احتل البديل الأول المرتبة الأولى أما البديل الثاني المقيد والبديل الثالث المتزن ففي مرتبة متدنية للغاية.

المعيار التاسع: إمكانية تحقيق الحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية جاء البديل الثالث المتزن والثاني المقيد في المرتبة الأولى بينما جاء بديل التنمية المكثفة في مؤخرة البدائل التنموية

المعيار العاشر: مدى توفر فرصة تقسيم التنمية إلى مراحل تنموية تفوق البديل الأول التنمية المكثفة والبديل الثالث التنمية المتزنة في المقدمة والبديل المقيد في المركز الأخير .

المعيار الحادي عشر: إمكانية ربط مدن المنطقة داخلياً وخارجياً لخارج المنطقة وخارجها مع تعاظم عمليات التنمية وتعدد قطاعات التنمية المستقبلية لتشمل قطاعات داعمة لقطاع السياحة مثل (الزارعة والصيد والرعي) فتصبح هناك فرص أكيدة من زيادة الحركة السياحية الوافدة من وإلى المنطقة، والمناطق المجاورة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى سهولة عملية ربط المنطقة بالمناطق المجاورة وخاصة مع تحقق عوائد اقتصادية عديدة على المستوى القومي والإقليمي، مع حركة التدفقات السياحية والدخل السياحي نتيجة تعدد الأنشطة السياحية المقترحة. لذلك جاء

البديل الأول التنمية المكثفة بالمركز الأول والبديل الثالث المتزن في المركز الثاني، وجاء البديل الثالث التنمية المقيدة في المرتبة الأخيرة .

وأخيرا المعيار الثاني عشر: مدى تحقق المرونة في التخطيط جاء البديل الثالث في مقدمة البدائل في هذا المعيار، وخاصة مع الأخذ في الاعتبار في الفكر التخطيطي إتباع أسلوب التنمية المتزامنة أو المرحلية التي تتيح الوقت اللازم لتنفيذ كل نشاط أو مشروع (في برنامج عمل زمني) وإمكانية تعديل الخطة دورياً لتجديد مسارها بهدف تحقيق الأهداف المطلوبة منها بشكل مُرضي، وهذا يتوقف على آليات السوق الحر شديد التنافسية، والتغير في العرض والطلب السياحي باستمرار وعدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل تبعاً لذلك.

اختيار البديل الأنسب: بعد استعراض معايير التقييم وعناصره للبدائل المقترحة للتنمية السياحية في منطقة الدراسة أسفرت عن ذلك عدة نتائج لكل بديل مقترح. حيث جاء البديل الأول (التنمية المكثفة) محققاً النتيجة التالية: عدد ست نقاط (مُرضي للغاية) وثلاث نقاط (مُرضي) وثلاث نقاط (غير مُرضي).

بينما حصل البديل الثالث (المتزن والمتوافق مع الاتجاهات الحالية للتنمية المستدامة) بعدد 6 نقاط (مُرضي للغاية) و5 خمس نقاط(مرضى) ونقطة واحدة (غير مُرضي).

ومن خلال رسم الملامح المستقبلة للتنمية السياحية في منطقة الدراسة وفقاً لتوجهات كل بديل وفي ضوء ما انتهت إليه نتائج تقييم عناصر ومعايير الأفضلية (المفاضلة) بين البدائل المقترحة انتهت تلك المفاضلة إلى تحديد البديل الثالث (التنمية المتزنة) على اعتباره البديل الأنسب في خطة التنمية السياحية المقترحة في المنطقة، وذلك لما حققه من نتائج متقدمة (مُرضي للغاية – مُرضي) تتوافق مع الاتجاهات الحالية للتنمية سواء على المستوى القومي أو المستوى الإقليمي لتنمية منطقة الدراسة.

ضرورة صياغة استراتيجية وطنية لتخطيط وتنمية قطاع السياحة الليبي: من الأمور المسلم بها أن السياحة في عالم اليوم من أهم الأنشطة الاقتصادية من حيث التنوع، وحركة السائحين، والمردود الاقتصادي في ميزان المدفوعات للدول السياحية: حيث اعتمدت كثير من دول العالم على القطاع السياحي في أرضها كأهم مصادر الدخل لديها ، الأمر الذي انعكس على الاقتصاد القومي لها، وتوفير فرص عمل وزيادة ربط الأقاليم الجغرافية داخلها من خلال اهتمام الفائق بالطرق وخطوط المواصلات المختلفة ، مع تقليل التباين الإقليمي فيما يتعلق بالتخطيط والتنمية بين تلك الأقاليم .

وهذا بلا شك يتطلب وجود صياغة واضحة لهذه الاستراتيجية حتى يمكن التخطيط لمستقبل تنمية الصناعة السياحة (الواعدة) الناشئة مع الأخذ في الاعتبار أن هدف هذه (الورقة البحثية) هو توضيح الخطوات الأساسية لصناعة الاستراتيجية الوطنية لتنمية وتخطيط السياحة، والتي تتمثل في الأمور التالية :-

دوافع وجود استراتيجية لتخطيط تنمية السياحة:

1- تتميز ليبيا بخصوصية فريدة من حيث الموقع في حوض البحر المتوسط وشمال أفريقيا مما جعلها تقع في إقليم هام بالنسبة للحركة السياحية للعالم القديم .

2- من المتوقع في المستقبل القريب أن تشهد ليبيا طفرة سكانية، وهذا النمو السكاني المتوقع ينتج عنه بالضرورة زيادة الطلب على الخدمات بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة .

3- تأكيد دور المؤسسات التعليمية على الاهتمام بالمشاركة في خدمة المجتمع ورفاهيته، وهذا توجه يهدف الي انتقال الكثير من السكان من مرحلة الاحتياجات الضرورية الى مستوى مرتفع من الرفاهية الاجتماعية. وبذلك يتم انتشار امتلاك السيارات مما يؤدي إلى سهولة الانتقال بين أقاليم الدولة، وزيادة أوقات الفراغ وسهولة الانتقال بين أقاليم الدولة وهذه من الأمور التي تضاف لصالح السياحة والترويج مما يزيد من أهمية تطوير هذا القطاع الحيوي ، والاستغناء عن السياحة الخارجية بما يعود بالنفع على ميزان المدفوعات.

4- تمتلك الأراضي الليبية كل الإمكانات التي من شأنها أن تؤدي إلى نجاح قطاع السياحة بشكل واضح ، مثل تنوع الموارد الطبيعية من البيئة (الساحلية – الجبلية –الصحراوية)، وتنوع أشكال النبات إلى جانب الموارد الحضارية التي تمتد في مساحات كبيرة داخل أجزاء ليبيا . وهذا يوفر أنشطة سياحية متكاملة مثل السياحة (الجبلية، والرملية، والبحرية)، والسياحة (الصحراوية والبيئية، والبحرية)، والسياحة (الثقافية والتاريخية والصحراوية) وغيرها . فكل هذه المقومات الهائلة بمثابة موارد كامنة غير مستغلة؛ الأمر الذي يستدعي وجود استراتيجية تخطيطية متكاملة لإمكانية استثمار هذه الموارد بالشكل الأمثل .

5- للسياحة ايجابيات اقتصادية تتمثل في زيادة الدخل القومي، وتوفير فرص العمل لكونها نشاط خدمي يعتمد على صناعة الخدمات المختلفة، أما الايجابيات الاجتماعية فتتمثل في تقوية وتعميق الوحدة الوطنية والوعي بأهمية المحافظة على الحياة الفطرية والموروثات الشعبية والقيم الخاصة بالسكان .

6- السياحة نشاط متعدد الأبعاد والآثار ويحتاج الى رؤية تخطيطية مناسبة مع الأخذ في الاعتبار أنه ليس نشاط فرديا فحسب بل هو مسئولية الدولة، والذي ينبغي أن تخطط له في إطار العادات والتقاليد المختلفة تركيبها الاقتصادي والاجتماعي وخصائصها البيئية ووضعها الاقليمي وطموحها الاقتصادي.

أشكال من استراتيجيات التنمية السياحية:

استراتيجية التنمية السياحية المتكاملة: تركز على عوامل الجذب الطبيعية والحضارية، والأنشطة السياحية وخدمات الإيواء والإقامة، والمرافق السياحية والأخرى الداعمة، من مكاتب السفر والسياحة، والبنوك، والمطاعم، والخدمات الصحية، ومرافق خدمات البنية الأساسية، مثل: الطرق، والمطارات، والاتصالات، وخدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي. فهي تساعد كل عناصر المنظومة السياحية على وضوح الخطط التنموية الهادفة إلى تطوير القطاع السياحي وربط ذلك بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

استراتيجية التنمية السياحية المستديمة: شكل من أشكال التخطيط السياحي المتطور الذي تعتمد عليه معظم دول العالم، فقد ظهرت هذه التنمية (المستديمة) مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، ومع زيادة التنمية غير الموجهة التي لا تأخذ في الاعتبار المحددات البيئية، نتج عن ذلك التدهور الكبير الذي أصاب مناطق بيئية متعددة في العالم: حيث كان الهدف التنموي الأساسي هو الاهتمام الفائق بالعوائد الاقتصادية دون مراعاة تأثير ذلك على النظم البيئية الأخرى وخاصة البيئة الهشة .

والسياحة والتنمية المستديمة تعرف بأنها التنمية التي تحقق الرفاهية ورفع مستوى المعيشة مع الأخذ في الاعتبار المحددات البيئية التي تهدف إلى عدم استنزاف الموارد السياحية الطبيعية أو الحضارية، أي إدارة الموارد السياحية داخل الدولة بأسلوب يضع في الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة ومستقبلهم ، وهذه مسئولية مشتركة بين الدولة والمواطن ، (القطاع العام والخاص).

متطلبات بناء الاستراتيجية:

1- تحديد النظام السياحي وهو مسئولية الدولة حيث يتطلب منها صياغة الأهداف العامة لصناعة السياحة في الدولة من خلال مجموعة من القرارات الضرورية ، وهذا يتم من خلال الاجابة على الأسئلة الاتية :

- ما هو الوزن النسبي الذي يجب أن يخصص إلى قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني حاليا؟.

بمعني ما المطلوب من هذا القطاع أن يصبح في اقتصاد الدولة ؟ صناعة اقتصادية رئيسية أم كونه

صناعة معاونة.

– ما هو معدل نمو السياحة السنوي المناسب لتطوير هذا القطاع ؟

– ما هي نوعية السياحة الأولى التي نوليها بالرعاية والاهتمام ؟ (داخلية — خارجية – داخلية وخارجية معا).

– هل توجد مراكز سياحية تمثل أقطاب التنمية السياحية داخل أقاليم الدولة ؟

– ما هو دور القطاع العام والخاص في تطوير القطاع السياحي ؟

وهذا يتوقف على امكانية الاعتماد على الاستثمارات المحلية في تنمية القطاع السياحي أولا أو السماح بالاستثمارات الاجنبية في المشاركة .

2– إنشاء هيئة وطنية متخصصة قادرة على تطوير قطاع السياحة، وتهتم بالأمور الآتية:

– وضع السياسات المختلفة للقطاع السياحي في صورة خطط تنموية اقليمية ومحلية داخل الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في مناطق الجذب السياحي.

– إصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بالسياحة من خلال توحيد معايير ومستويات وخدمات الإقامة، والبنية التحتية مع الأخذ في الاعتبار تطوير أساليب الرقابة والاشراف على منظومة القطاع السياحي.

– التركيز على الاعلام السياحي من خلال إعداد برامج إعلامية مناسبة لعرض مناطق الجذب السياحي للسائحين داخليا وخارجيا .

– إنشاء مركز أبحاث معلومات خاصة بالسياحة، يهدف الى توفير كافة البيانات، والمعلومات والأبحاث السياحية، وهو المسئول عن القيام بالدراسات السياحية التي تخص قطاع السياحة في ليبيا . ويقترح أن تتيح إحدى الجامعات (جامعة سرت) الفرصة لتدريب مجموعة عمل وطنية في تخصصات سياحية مختلفة، وهي ضرورة لسد احتياجات السوق السياحي من القوى البشرية المؤهلة لتخطيط مستقبل النشاط السياحي في الدولة.

– إنشاء معاهد عليا للسياحة قادرة على توفير احتياجات القطاع السياحي من العمالة بالمواصفات المطلوبة .

النتائج:

تتعاظم أهمية التنمية السياحية وخاصة بتوافقها مع البيئة من أجل رفع مستوى معيشة الفرد، ولقد استهدفت الدراسة التركيز على المحفزات التنموية من خلال التحليل البيئي لمنطقة سرت، واستعراض أهم المعوقات، والمشاكل التي تمثل قيود للتنمية المقترحة، واقتراح بدائل متعددة للتنمية في خطة التنمية المستقبلية مع تبنى توجهات التخطيط البيئي التي تأخذ في الاعتبار التنمية المستدامة أثناء مراحل التنمية المختلفة في المنطقة لإحداث تطور جذري في شتى القطاعات الاقتصادية (السياحية– الزراعية– التعدين _ الرعي– صيد الأسماك) من أجل إبراز البعد المكاني والأهمية الحتمية الإقليمية للمنطقة، وتظهر أهمية المنطقة من البعد التخطيطي والتنموي كونها تشكل مساحة كبيرة من مساحة الدولة الأمر الذي يعظم من سرعة التوجه إلى الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية، و لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهى:

1- كان لأهمية الموقع الأثر البالغ في إمكانية توقع تدفق الاستثمارات، واستغلال الموارد الهائلة الكامنة بالمنطقة ... وفي الوقت نفسه الامتداد الطولي للمنطقة شكل عائق أمام توزيع الخدمات بشكل يسمح بتعظيم الاستفادة منها.

2- كما كان لخصائص الموقع تأثير على المناخ الذي يتميز بصفة الرطب وانعكس ذلك على عمليات التنمية بالإقليم كما تعمل العواصف في فصل الشتاء، و الربيع على إعاقة عمليات الصيد وخدمة التنقل.

3- تمتلك منطقة الدراسة إمكانات هائلة للتنمية بصفة عامة و التنمية السياحية بصفة خاصة والتي تمثل مقومات للجذب السياحي، وهي غير مستغلة على الاطلاق.

حيث تستحوذ السياحة الأثرية والبيئية على النصيب الأكبر في حجم الموارد السياحية كنمط مميز يطغى على الأنماط السياحية الأخرى، على الرغم من وجود إمكانات تنموية مشجعة لتعدد أنماط سياحية في المنطقة .

4- تتعدد إمكانية الوصول إلى المنطقة، عن طريق عن طريق وسائل النقل المختلفة (البري والبحري والجوي)

5- تتدنى كثافة الاستغلال السياحي لشواطئ البحر المتوسط لأقصى حد على الرغم من طول شواطئها وصلاحية معظمها للاستثمار السياحي.

6- تعددت جهات الرقابة و الاختصاص في الإشراف على السياحة، مما نتج عنه قصور في تنفيذ الخطط التنموية المطروحة نتيجة التنصل من المسئولية بين هذه الجهات فيما يخص التنمية .

7- يعتبر النطاق الساحلي من أهم الأماكن المناسبة للاستثمار السياحي بالمنطقة نتيجة توافر المناظر الرائعة والرمال ذات اللون الأبيض والأشكال الصخرية الهامة – والمناخ المعتدل.

8- تتميز المنطقة بتنوع واضح في الغطاء النباتي الذي يساعد على السياحة البيئية.

ثانياً: التوصيات:

أولاً: في مجال البيئة: إنشاء الخرائط البيئية وخاصة في ظل توافر الوسائل الحديثة المساعدة مثل: الصور الفضائية والاستشعار، ونظم المعلومات الجغرافية مما يساعد على تحديد الانشطة البشرية وتوزيعها الجغرافي.

- إعداد دراسات الجدوى البيئية لكل نشاط تنموي (زراعي – سياحي – صناعي) بحيث تخضع هذه الأنشطة للمراقبة والرصد البيئي المستمر بعد تنفيذها في مناطق خارج المخطط السياحي بمسافات كافية .

- إيجاد نظام بيئي متكامل عن طريق إنشاء شبكة من محطات الرصد البيئي الدقيق، والمنتظم الذي يدعم فكر التنمية المستدامة .

- إضافة أحزمة خضراء عن طريق التشجير، وإنتاج الشتلات المناسبة لهذا الغرض . بهدف تغير الغطاء النباتي عن طريق السيطرة على العواصف الترابية و الرملية و تغير المناخ المحلى إلى الأفضل بما يؤثر ايجابياً على السكان عن طريق التقليل من التلوث الهوائي و زيادة الفوائد البيئية للأحزمة الخضراء .

- تبنى سياسة التخطيط البيئي الذي يأخذ في الاعتبار المحددات البيئية في جميع مراحل التخطيط والتنمية في المنطقة .

- الارتكاز على بديل تنموي لتجنب استنزاف الموارد و خاصة في المناطق التي تتميز بهشاشتها

- التوجه إلى الطاقة المتجددة (طاقة الرياح – الطاقة الشمسية) من أجل الاستخدام المستدام للموارد بشكل يتوافق مع الظروف البيئية .

- تشجيع السياحة البيئية لحماية الحياة الفطرية في المنطقة بعمل محميات طبيعية للحفاظ عليها.

ثانياً : في مجال الدعاية السياحية (الإعلام السياحي):

- الترويج السياحي لدى وكلاء السياحة الدولية لإدراج المنطقة كمركز سياحي تنطلق منه الرحلات السياحية غرباً وشرقاً ، بهدف إضافة أنماط سياحية جديدة بالمنطقة (السياحة البيئية– سياحة السفاري– السياحة الخلوية – الصيد و الألعاب المائية).

- إعداد دليل يتضمن المناطق السياحية و الأثرية المتنوعة بلغات مختلفة .

– تجديد المزارات السياحية وصيانتها وترميمها وعرضها ضمن المنتج السياحي.

– خلق المجتمعات الجديدة نتيجة لتوسع الاستثمار السياحي وإعادة توزيع السكان بشكل أفضل.

– الاختيار الدقيق للأنماط السياحية التي تناسب طبيعة المجتمع وكذلك التصميمات المعمارية.

– الحفاظ على التقاليد الموروثة للمواطنين[11].

ثالثاً: في مجال البحوث و الدراسات:

– دراسة و حصر الموارد الاقتصادية المختلفة و الموارد البشرية و العمرانية بهدف تنمية المنطقة على أسس علمية سليمة بتوفر قاعدة بيانات كاملة لها.

– التعاون مع الهيئات والمؤسسات الأكاديمية الوطنية والأجنبية في إعداد الدراسات التخصصية المطلوبة لتنمية المنطقة .

رابعاً: في مجال البنية الأساسية .

– إنشاء مجموعة من الموانئ والمراسي السياحية وموانئ الصيد الحديثة عن طريق إنشاء الأرصفة العائمة و المجهزة لاستقبال السفن السياحية و ذلك للتخلص من أي صرف صحي.

– رصف شبكة الطرق المحلية والوصلات الداخلية التي تربط تجمعات العمران والمناطق الأثرية.

– التوجه إلى إنشاء وحدات المؤسسات الخدمية (الصحية والتعليمية) و بناء المساجد وأندية الشباب.

– إنشاء بعض الاستراحات في مناطق المزارات السياحية.

– إقامة متحف للتراث البدوي والصناعات البدوية والمشغولات التراثية.

– الإسراع في استكمال الصرف الصحي في مدن المنطقة لخطورة ذلك بيئياً.

خامساً: في مجال التخطيط المستقبلي:

– يراعى أن يكون التخطيط اقليمي شامل والبعد عن التخطيط القطاعي و يتطلب ذلك وضع خريطة للاستخدامات الأرضية للمنطقة، حيث تحدد لكل نشاط موقعه مع الأخذ في الاعتبار التكامل بين هذه الأنشطة:

– التوجيه بإنشاء كليات و معاهد سياحية بجامعة سرت على أن تشرف عليها وزارة السياحة وتتولى مهام تنمية المنطقة سياحياً.

الهوامش والتعليقات:

1 – على حمدي – السياحة والبيئة – مجلة البحوث السياحية – العدد 13 لسنة 1999م – ص 7

2– طارق زكريا إبراهيم، المناخ وأشهر الراحة وكفاءة العمل في مصر، المجلة الجغرافية العربية، العدد التاسع والأربعون، الجزء الأول، 2007م، ص187.

3– سعيد صفى الدين الطيب، دراسات في جغرافية ليبيا السياحية، المكتب الوطني للبحث والتطوير، الطبعة الأولى، 2005م، ص261

4 – أحمد الجلاد، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1998م، ص 197

5 – جهاز شئون البيئة، بيانات غير منشورة 2004م بتصرف.

6– مصطفي توفيق بيومي، امكانات التنمية السياحية في حوض بحيرة ناصر، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة المنوفية، 2007م، ص205.

7– وزارة السياحة، هيئة التنمية السياحية، بيانات غير منشورة، 2004م، مرجع سبق ذكره .

8 – مصطفي توفيق بيومي، مرجع سبق ذكرة، ص 208.

9– المرجع السابق، ص 209.

10– تقييم الأثر البيئي، حماية بيئة اليوم هي استثمار الغد، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص3

11– ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مطابع الولاء الحديثة، 2001م، ص 158.

قائمة المراجع:

1. أحمد الجلاد، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1998م.
2. بشير عبد الله بشير، تأثير التغير الوظيفي على مورفولوجية مدينة سرت، دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة سرت، 2009م.
3. جهاز شئون البيئة سرت، بيانات غير منشورة، 2004م.
4. سعيد صفى الدين الطيب، دراسات في جغرافية ليبيا السياحية، المكتب الوطني للبحث والتطوير، الطبعة الأولى، طرابلس، 2005م.
5. طارق زكريا إبراهيم، المناخ وأشهر الراحة وكفاءة العمل في مصر، المجلة الجغرافية العربية، العدد التاسع والأربعون، الجزء الأول، 2007م.
6. على حمدي، السياحة والبيئة، مجلة البحوث السياحية، العدد 13، 1999م
7. ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مطابع الولاء الحديثة، 2002م.
8. مصطفي توفيق بيومي، إمكانات التنمية السياحية في حوض بحيرة ناصر، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة المنوفية، 2007م.
9. وزارة السياحة، هيئة التنمية السياحية، بيانات غير منشورة، 2004 م.